ظاهرة تعدد رأي النحوي
في المسألة الواحدة في النحو العربي

أ. هو زينغ بينغ (HU ZENG PENG)
باحث دكتوراه بقسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.

المقدمة:

من المعهود والمشهور في الدرس النحوي أن يقع خلافٌ بين النحاة حول مسألة أو أكثر من مسائل علم النحو، أو أن يقع خلاف بين مدرسة نحوية، ومدرسة أخرى في مسألة من مسائل النحو المختلفة، والخلافات التي وقعت بين مدرستي البصرة والكوفة، أو بينهما وبين مدرسة الأندلس، أو بين نحاة المدرسة أنفسهم؛إذ كان منهم من يتعقب غيره؛ مفندًا رأيه، أو رآدًا عليه في مسألة أو أكثر من مسائل أبواب النحو، وخير شاهد –على هذه المزية التي أثرت الدرسَ النحويَ، وأنْضَجَتْهُ حتى قيل إنه اخترق– كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للإمام الحجة أبي البركات الأنباري، وغير ذلك مما لم تُفرد له مصنفاتٌ بعينها، خلافات كثيرة زخرت بها كتب النحو على اختلاف منابتها ومناهجها ومبانيها ومراميها.

وقد قامت حول هذه الفكرة؛ فكرة الخلافات النحوية دراسات عديدة رصدت أصولها وأسبابها ودوافعها وضوابطها والنتائج المرجوة من ورائها.

وإذا كانت فكرة الاختلافات النحوية بين مدرسة ومدرسة، أو بين نحوي وآخر باتت أمرا معلوما من الدرس النحوي بالضرورة؛ لكونه أمرا منتشرا مبثوثا في أي كتاب نحوي قديم، في أي مذهب من مذاهب النحو المختلفة، فإن الأمر اللافت للنظر هو ما تقوم عليه فكرة هذا البحث؛ وهو اختلاف النحوي مع نفسه،

ومعارضته أقواله أو توجيهاته هو، وهو ظاهرة لم تحظ بدراسة في حدود ما اطلعت عليه.

وهذه الظاهرة تقوم على أن النحوي يكون له رأي في مسألة نحوية في مصنف من مصنفاته، ثم نجد له رأيًا آخر في المسألة نفسها في مصنف آخر له، أو يروى عنه، ما يوحي بتناقضه مع رأيه الأول.

وقد حاولت في هذا البحث المختصر رصد هذه الظاهرة عند كبار نحاة المدارس النحوية المختلفة، وبيان أسبابها، وتوضيح القواعد التي اعتمد للترجيح بين هذه الآراء المختلفة عند وقوعها من النحوي الواحد في المسألة الواحدة.

واللهَ أسأل أن يخرج هذا البحث مُفرَغا في قالب الصدق، منسوجًا على منوال الحق، وأن يَحْسِرَ عن فكرته القناع، ويفتح له بالقبول القلوب والأسماع، وألا تَعْلَقَ بمادته العلمية ريبة، أو تشوبَ ظاهرة شائبة معيبة. إنه سميع مجيب.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع،وقد قسمته كما يأتي:

- المبحث الأول: مفهوم ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، ونماذج عليها لها.

-المبحث الثاني: أسباب تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة الثانية.

-المبحث الثالث: قواعد الترجيح بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة.

-الخاتمة : رصدت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

مفهوم ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، ونماذج لها

النحو علم من أعظم علوم العربية، وأغزرها مادة، توجه إلى التأليف فيه عدد كبير من علماء اللغة، فتنوعت مؤلفاتهم، وتعددت آراؤهم في المسائل النحوية المختلفة، ونتج – عن هذا التعدد في المسائل، وكثرة المادة اللغوية الموجودة بين أيدي هؤلاء النحاة – خلاف في المسائل النحوية، وكان من أسباب هذا الخلاف موقف المدرستين البصرة والكوفة من المسموع، ومدى تعاملهم معه، فقد تشدد البصريون في المسموع؛ فحصروا الأخذ من قبائل معينة، وأزمنة معينة.

وقد ذكر السيوطي القبائل التي أُخِذت عنها اللغة،فقال: "والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثم هُذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"[1].

فهذا هو الإطار المكاني الذي تمسك به البصريون، وتشددوا في الأخذ عنه، أما الكوفيون فقد ترخصوا في الأخذ والسماع، وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف:

أنَّ أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ... حتى أنهم أخذوا عن أهل الأرياف والبراري[2]، وهذا أحد أسباب الخلاف بينهما.

وكما اتسع الكوفيون في السماع، اتسعوا أيضًا في القياس[٣].

وهكذا ظل الخلاف بين المدرستين الكبريين في أصول النحو، ونما وتطور حتى وصل إلى فروعه؛ فَدَبَّ في كثير جدا من المسائل النحوية، وهذا أمر لا يعنينا كثيرا هنا، وإنما الذي يعنينا هنا هو التعرض لمفهوم تعدد واختلاف رأي النحوي الواحد- سواء أكان بصريا أم كوفيا أم بغداديا أم أندلسيا- في المسألة الواحدة، وقد ظهرت هذه الظاهرة عند كثير من النحاة بداية من الخليل وسيبويه ومرورا بمن جاءوا بعدهم، وفيما يلي بعض النماذج التي تبين ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند علماء البصرة والكوفة وبغداد.

تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند نحاة البصرة:

١- الخليل بن أحمد:

من نماذج تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة الخليل بن أحمد فيما ورد عنه في ناصب الفعل المضارع بعد (إذن)؛ حيث جاء عنه في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: أنَّ الناصب (أنْ) مضمرة بعد (إذن):

نسب سيبويه هذا الرأي إلى الخليل، وحكى سماعه رواية بعضهم عنه: أن الناصب(أنْ) مضمرة بعد (إذن) يقول: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرة بعد (إذن)"[٤]، ويقول المبرد: "وكان الخليل يقول: "إنّ "أنْ" بعد إذن مضمرة"[٥].

الرأي الثاني:أنَّ الناصب (إذن) نفسها:

قال سيبويه: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أنْ مضمرة بعد إذن... فهذا ما رووا، وأما ما سمعت منه فالأول"[٦]؛ يعني حكايته السماع عن الخليل بأن

الناصب إذن نفسها، وذكر ذلك أبو حيان؛ فقال:"وحكى سيبويه عنه أنها تنصب بنفسها[٧].

٢- سيبويه:

ومن نماذج التعدد عند سيبويه: الخلاف في أصل لفظ الجلالة(الله)؛ حيث ورد عن سيبويه في الكتاب رأيان:

الرأي الأول:أنَّ أصله"لاه":

يقول: "كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون"[٨].

الرأي الثاني: أنَّ أصله إلهٌ:

حيث يقول: "... وكأن الاسم والله أعلم (إلهٌ)، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت اللام خلفًا منها"[٩].

٣- الأخفش الأوسط:

يعد الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) من أكثر النحاة الذين ورد عنهم الرأي ونقيضه في المسألة الواحدة حتى شاع عنه ذلك وانتشر؛ يقول ابن جني:

"وقد كان أبو الحسن ركّابًا لهذا النهج آخذًا به غير محتشم، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي- رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئًا لابد للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"[١٠].

ومن المسائل- التي جاء فيها تعدد فيها رأي الأخفش -مسألة التعجبُ من الرباعي على وزن أفعل؛ حيث ورد فيها عنه رأيان:

الرأي الأول: جواز التعجب من الرباعي على وزن أفعل:

نسب أبو حيان إلى الأخفش القول بجواز التعجب من الفعل الرباعي الذي على وزن أفعل مطلقًا يقول: "فإذا كان المزيد على وزن أفعل فثلاثة مذاهب... والثاني أنه يجوز مطلقًا، ونقل عن الأخفش، ونسب إلى سيبويه، وصححه ابن هشام الخضراوي"(١١)، وحكى الجواز عن الأخفش ابنُ عقيل أيضا، فقال:

"وبناؤه أبدًا من فَعَل، وفَعِل، وفعُل، وأفعل، وهو محكي عن الأخفش أيضًا، وقال ابن هشام الخضراوي: إنه الصحيح"(١٢).

الرأي الثاني: منع التعجب من الرباعي على وزن أفعل:

نقل أبو حيان عن الأخفش المنع، قال: "...فإذا كان المزيد على وزن أفعل فثلاثة مذاهب أحدها:"أنه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقًا، وهو مذهب أبي الحسن"(١٣)، وذكر ابن عقيل ذهاب "المازني والمبرد وابن السراج والفارسي... إلى المنع مطلقًا وحكى عن الأخفش"(١٤).

٤- الجِرميّ:

أوردت كتب النحاة تناقضًا وقع فيه الجِرمي أبو عمر صالح بن إسحاق في نصب فَعِل للمفعول به؛ حيث ورد عنه في ذلك رأيان:

الرأي الأول: إجازة نصب "فَعِل" للمفعول به:

نسب ابن السراج إلى الجِرمي قوله بجواز قيام فَعِل صيغة المبالغة بنصب المفعول به، عاملة في ذلك عمل فعلها حيث يقول: "أجاز أيضًا مثل ذلك في فَعِل، وأباح النحويون إلا أبا عمرالجِرمي فإنه يجيزه على بُعدٍ فيقول:

"أنا فَرِقٌ زيدًا، وحَذِرٌ عَمرًا، والمعنى: أنا فرق من زيد، وحذر من عمرو "(١٥)، ونسب الصّيمريّ إلى الجِرمي موافقته لسيبويه في إعمال "فعِل" حيث يقول: "ووافقه في "فَعِل" أبو عمرو الجرمي"(١٦)، وذكر ابن مالك: الجرمي بين المجيزين

إعمال (فَعِل) حيث يقول: "ووافق الجرمي سيبويه في إعمال (فَعِل)، وقال: إنه على وزن الفعل فجاز أن يجري مجراه"(١٧).

الرأي الثاني: منع عمل "فَعِل" في المفعول به:

أورد أبو حيان هذا الرأي منسوبًا للجرمي في إجازة عمل (فعيل) دون (فَعِل)(١٨)

٥- المازني:

جاء عن المازني- تلميذ الأخفش في مسألة تحديد نوع (أل) التي في اسمي الفاعل والمفعول- رأيان:

الرأي الأول: أنَّ (أل) في اسم الفاعل والمفعول حرف تعريف:

جاء هذا الرأي عن الرضي منسوبًا للمازني حيث يقول: " اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني: وهي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: الرجل والفرس"(١٩).

الرأي الثاني: أنَّ (أل) في اسم الفاعل والمفعول حرف موصول:

يقول أبو حيان: "ومن المختلف فيه "أل" في نحو: الضارب والمضروب... ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة، وقال المازني موصول حرفي"(٢٠).

٦- المبرد:

من المسائل التي تعدد فيها رأي المبرد؛ القول باسمية (إذا) الفجائية وحرفيتها، وقد نسب إليه في ذلك رأيان:

الرأي الأول: أنَّ (إذا) الفجائية ظرف:

نسب هذا الرأي إلى المبرد العكبري في (التبيان) حيث يقول:"... وإذا الـتي للمفاجأة ظرف مكان، وظرف المكان في مثل هذا يجوز أن يكون خبرا للاسم الذي بعده"(٢١)

وقد ألمح المبرد في كتابه (المقتضب) إلى اسمية (إذا)؛ لكونها تسد مـسد الخـبر فقال:"فأما إذا التي للمفاجأة، فهي تَسد مسدّ الخبر(٢٢)، وهي لا تسد مسد الخـبر إلا إذا كانت ظرفا".

الرأي الثاني: أنَّ (إذا) الفجائية حرف:

يقول المبرد: "ولـ "إذا" موضع آخر، وهي التي يقال لها حرف المفاجأة"(٢٣).

٧- ابن السراج:

جاء عن ابن السراج رأيان متناقضان حول زيادة الباء في فاعل الفعل كفى.

الرأي الأول: القول بزيادة الباء في فاعل كفى:

يقول ابن السراج في مجيء الباء الزائدة للتأكيد وجواز حذفها: "... تقـول : خَشَّنتُ بصدره، وصدر زيدٍ، ولو أسقطت الباء كان جيدًا فقلت: خَشَّنتُ صـدرَه وصدر زيدٍ، وكذلك: كفى بالله، إنما هو كفى الله، فعلى ذا تقـول: كفـى بزيـد وعمرو"(٢٤).

الرأي الثاني: إنكار القول بزيادة الباء بعد الفعل كفى

جاء عن ابن السراج أيضًا القول بعدم زيادة الباء في فاعل كفى، وكان قد أقرّ بزيادتها كما في الموضع السابق حيث يقول: "قولك: (حسبُكَ بِه) كلامٌ صحيحٌ كما تقول: كفايتُك بهِ، وفيه معنى الأمر، أو التعجب، وقولهم: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ

شهيدا﴾ [٢٥] قال سيبويه: إنما هو كفى الله، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: كفى كفايتي بالله؛ فحذف المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود"[٢٦].

تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند نحاة المدرسة الكوفية

نحاة الكوفة –أيضًا– لم يسلموا من تعدد الرأي في المسألة الواحدة للنحوي الواحد، ويعرض الباحث فيما يلي بعض نماذج لهذا التردد في الرأي في المسألة الواحدة عند أشهر نحاتهم.

١-الكسائي:

يرى النحاة أن الفعلين المتقدمين في (باب التنازع) يتنازعان فاعلا واحدا، ومنهم من يرى أن الاسم الظاهر هو فاعل الفعل الثاني، وفي الفعل الأول ضمير مستتر، وللإمام الكسائي في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: أنَّ الاسم الظاهر فاعل الفعل الثاني، وأما الفعل الأول فلا فاعل له:

جاء عن الكسائي أنَّ الاسم الظاهر هو فاعل الفعل الثاني، أمَّا الفعل الأول فلا فاعل له عنده، يقول ابن السراج: "واختلفوا في (ضربني وضربت زيدًا) فرَواهُ سيبويه، وذكر أنهم أضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير، وزعم الفراء أنه لا يجيز نصب (زيد) وأجاز الكسائي على أن (ضرب) لا شيء فيها"[٢٧].

وذكر الصيمري أنَّ: "الكوفيين والكسائي منهم يجيزون إعمال الفعل الثاني على أنه لا يضمر في الفعل الأول فاعلاً؛ لأنه لا يرى الإضمار قبل الذكر"[٢٨].

الرأي الثاني: أنَّ الاسم الظاهر فاعل الفعل الثاني، وأما الفعل الأول ففاعله ضمير مستتر مفسر بما بعده:

ذكر الكسائي في رأيه الثاني أنَّ الفاعل مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها، وقد نسب إليه هذا الرأي أبو حيان حيث يقول: "وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها"[٢٩].

٢- الفراء:

(ما) الواقعة بعد (نِعم، بئس) من المسائل التي وقع فيها خلاف بين النحاة، ولكن الفراء تردد رأيه وتعارض؛ فجاء عنه فيها رأيان:

الرأي الأول: أنَّ (ما) لا محل لها من الإعراب، والمرفوع بعدها فاعل (نِعم).

يقول الفراء "ولا يصلح أن تُولي (نِعم" وبئس) (الذي ولا مَن ولا ما) إلا أنْ تنوي بها الاكتفاء... فإذا جعلت صلة لـ(ما) بمنزلة قولك: كلما، وإنما كانت بمنزلة

(حبذا) فرفعت بها الأسماء ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٣٠] رفعت (هي) بـ (نعما) ولا تأنيث في (نِعم) ولا تثنية إذ جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نِعم) بمنزلة (ذا) من (حبذا) ألا ترى أن (حبذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: عمّا قليل آتيك جاز فيها التأنيث والجمع فقلت: بئسما رجلين أنتما، وبئس ما جارية جاريتك، وسمعت العرب تقول في (نِعم) المكتفية: بئسما تزويج ولا مهر فيه؛ فيرفعون تزويج بـ(بئسما)[٣١].

الرأي الثاني: أنَّ (ما) اسم نكرة منصوبة على التمييز.

قال الفراء في رأيه الثاني: إنّ (ما) منصوبة على التمييز، وفاعل (نِعم) مضمر على حد: نِعم رجلاً، وممن أجاز هذا الرأي في (ما) الجِرمي، وابن كيسان، والفراء، والكسائي[٣٢].

تعدد الرأي في المسألة الواحدة عند البغداديين:

١- الفارسي:

لأبي علي الفارسي علة نصب (يا) للمنادى، وله في علتها رأيان متعارضان:

الرأي الأول: أن المنادى منصوب بـــ(يا)؛ لنيابتها عن الفعل:

نسب أبو حيان إلى الفارسي القول بأنَّ ناصب المنادى هو (يا) وذلك؛ لأنها نابت مناب الفعل، يقول: "وقيل: الناصب ... الحرف بنيابته عـــن الفعـــل وهـــو مذهب الفارسي"[٣٣] ويقول السيوطي: وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حـــرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة، والعوض عن الفعل فهو على هذا مـــشبه بالمفعول به، وعليه الفارسي"[٣٤].

الرأي الثاني: أن المنادى منصوب بـــ(يا) ؛ لأنها اسم فعل:

يرى الفارسي في قوله الثاني في تفسير علة نصب المنادى بـــ(يا) أنها نـــصبت المنادى؛ لكونها أسماء أفعال، جاء في شرح المفصل: "وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن (يا) ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل"[٣٥].

المبحث الثاني

أسباب تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة

أصبح من المستقر أن النحوي قد يتعدد لديه القول أو الرأي في مسألة نحوية واحدة، وهذه الظاهرة ليست مقصورة على النحاة وحدهم، بل هي موجودة عند الفقهاء أيضًا، يقول الشيخ يس في حاشيته: "ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقتٍ لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة قولان، وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتابه (الملمات برد الْمُهِمَّات عمّا وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح)[٣٦].

وكما تعددت هذه الظاهرة؛ فقد تعددت أسبابها، وقد رصدها ابن جنيفي خصائصه[٣٧]، وسيعرض الباحث لجملة من هذه الأسباب التي قد تكون سببًا في حدوث التردد عند النحوي في المسألة الواحدة.

١- حداثة السن:

من أسباب تناقض الرأي عند النحوي آراء قالها في سن مبكرة، ثم تراجع عنها بعد ذلك، نتيجة الاطلاع والنضج، وتكوّن المذهب النحوي الذي يميل إليه ويأخذ به وقد ذكر ابن جني أن المبرد كان من النحاة الذين تراجعوا عن آراء لهم أدَّاهم إليها حداثة السن، يقول ابن جني عن كثرة رجوعه عن المذاهب:

"ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه، وسماه مسائل الغلط، فحدثني أبو علي عن أبي بكر: أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا"[٣٨].

بل إن ابن جني نفسه حدث له مثل ذلك، فقد ذكر ابن الأنباري: أنَّ ابن جني تصدَّر للتدريس، وهو في سن صغيرة فمرّ به أبو علي الفارسي وكان قد سافر إلى الموصل فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح يقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم،

وهو يكلّمه في قلب الواو ألفًا، نحو(قام) و(قال) ؛ فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصرًا فقال له أبو علي: زَبَّبْتَ وأنتَ حِصْرِمٌ، ثم قام أبو علي، ولم يعرفه ابن جني؛ فسأل عنه فقيل: هذا أبو علي الفارسي النحوي، فأخذ في طلبه ، فوجده يترّل إلى السميرية ، يقصد بغداد، فترل معه في الحال، ولزمه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي وخَلَفَه ابنُ جني، ودرس النحو ببغداد بعده"[٣٩].

٢- الإفتاء على البديهة:

قد يسأل العالم سؤالاً فيجيب على البديهة بإجابة قد يعود عنها إذا رجع إلى كتبه، ومن ذلك ما رواه ابن جني عن أبي علي الفارسي:

"أنه كان يقول في (هيهات) أنا أفتي مرةً بكونها اسمًا سُمي به الفعل؛ كصه ومَه، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني من الحال، وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفًا فغيرُ ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سُمي به الفعل كعندك ودونك"[٤٠] وذكر ابن جني في تعليل أمثال هذه الآراء التي قد ترد عن الفارسي أو غيره من العلماء فيقول: "وهذا ونحوه من خِلاج الخاطر، وتعادي المناظر"[٤١].

ويروي القفطي: أنَّ الفراء دخل على الرشيد "فتكلم بكلام فلحن فيه مرات؛ فقال جعفر بن يحيى: إنه لحن يا أمير المؤمنين؛ فقال الرشيد للفراء: أتلحن! فقال الفراء: يا أمير المؤمنين، إن طباع أهل البادية الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت فاستحسن الرشيد قوله"[٤٢].

٣- إملاء النحوي:

إملاء العالم يعني جلوس العالم حوله تلاميذه بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم، ويكتب التلاميذ فيصير ما يكتبونه كتابًا، يُسمَّى الأمالي أو الإملاء[٤٣]، وربما كان هذا الإملاء سببًا في بعض التعدد الناتج عن بعض العلماء في المسألة الواحدة يقول القفطي نقلاً عن الأنباري: "كتاب سلمة-في معاني القرآن-أجود الكتب؛ لأن سلمة كان عالما، وكان لا يحضر مجلس الفرّاء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبّرها؛ فيجد فيها السهو؛ فيناظر عليها الفرّاء؛ فيرجع عنه"[٤٤].

٤- قواعد الترجيح عند النحوي:

يعتمد النحوي مجموعة من القواعد يرجح على أساسها آراءه، فربما يرى أنَّ القاعدة عنده من أُسس الرأي، ولكنه أحيانًا وفي بعض المواضع لا يجد سندًا من القاعدة الأقوى التي يوجه عليها الرأي في أكثر من موضع، ولكنه يجد أنه يمكن أن يوجه هذا الشاهد أو هذه القراءة على رأي آخر بناء على قاعدة ضعيفة لديه.

ومثال ذلك: أنَّ أبا حيان مثلا يرى أنَّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، ولكنه عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٤٥] يظهر له أن هناك قراءة جاءت بالباء ﴿ يُخَوِّفُكُم بِأَوْلِيَائِهِ ﴾ فيوجه القاعدة على جواز زيادة الباء.

٥- كثرة المطالعة والقراءة:

ومثال ذلك: أنَّ ابن مالك كان كثير المطالعة والقراءة والرجوع إلى كتب المتقدمين من النحاة، وإلى أشعار العرب، وربما كان هذا مدخلا من مداخل تعدد الرأي عنده.

المبحث الثالث

قواعد الترجيح بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة

قدم ابن جني مجموعة من القواعد الحاكمة لظاهرة تعدد الرأي عند النحوي الواحد، والتي يمكن اعتمادها وسائل للترجيح عند ورود رأيين لنحوي واحد في مسألة واحدة، وملخص هذه القواعد كالآتي:

١- إذا كان أحد الرأيين مُعلَّلاً والآخر مرسلاً "كان المذهبُ الأخذَ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يُتأوَّل المرسَل"(٤٦).

واستدل ابن جني على ذلك بما جاء عن سيبويه في (الكتاب) في (تاء) (بنت وأخت) حيث يقول سيبويه: "وأمَّا بنتٌ فإنك تقول: بنويٌّ من قِبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء"(٤٧).

وقال في موضع آخر "وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأنهن لحقن للتأنيث، وبنين بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة"(٤٨)،ولكن سيبويه عاد في باب (مالا ينصرف) إلى القول بأن (التاء) في نحو (بنت وأخت) قد تكون لغير التأنيث،إذا سَمَّيتَ بها يقول:

"ولو سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا: سنبتةً بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت"(٤٩).

ومن أمثلة ذلك -أيضًا- ما وقع عند أبي حيان من اضطراب في (فتئ) من أخوات كان، وموقعها من التمام والنقصان فقد ذكر أبو حيان الرأيين فيها:

الرأي الأول: مجيء (فتئ) تامة وناقصة

ذكر أبو حيان هذا الرأي في النكت الحسان حيث قال: "وذكر بعض أصحابنا أن فتئ... لا تكون أيضًا إلا ناقصة وليس بشيء، إذ حكى بعض النحويين واللغويين فتئ بمعنى سكن وانطفأ"(٥٠).

فاكتفى أبو حيان في النص السابق بذكر نسبة الرأي القائل بمجيء فتئ تامة إلى بعض اللغويين والنحويين دون تعليل لهذا الرأي أو تأويل له، أو ذكر هؤلاء النحويين أو اللغويين.

الرأي الثاني: مجيء فتئ ناقصة فقط

قال أبو حيان بهذا الرأي في التذييل حيث يقول: "وقوله: وبفتئ كسر أو أطفأ، قال المصنف في الشرح، وتتم فتأ بأن يُراد بها معنى كسر أو أطفأ، حكى الفراء فتأته أي كسرته، والنارَ أطفأتُها انتهى، وهذه الذي ذكره المصنف من أن (فتأ) بمعنى كسر أو أطفأ وَهْمٌ وتصحيف– والله أعلم – نَبَّه عليه الأمير العالم علاء الدين ابن علي الفارسي، وكشفَ مادة (فتأ) في الصحاح والمحكم والصاغاني فلم يجد أحدًا منهم ذكر أن (فتأ) تكون بمعنى سكن أو أطفأ أو كسر"(٥١).

والملاحظ من النص السابق أنَّ أبا حيان علَّل فيه لقوله، وذكر مراجعه، ونسب الرأي لأصحابه، وأصدر حكمًا على رأي المصنف فاتهمه بالوهم والتصحيف، مما يرجح طبقًا لقاعدة ابن جني أن يكون هذا رأيه المستقر عنده.

٢– نص العالم على الرجوع عن رأيه:

ذكر ابن جني قاعدة أخرى يمكن من خلالها توجيه الرأيين ونسبة أحدهما إلى النحوي بأنه الرأي المستقر عنده، وأنه تراجع عن رأيه الآخر، وهو أن ينص النحوي على ذلك صراحة في مؤلفاته يقول ابن جني: "ومن ذلك أن يرد اللفظان

عن العالم متضادين غير أنه نص على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته، ولم ينفه، وأن القول الآخر مصر من رأيه"(٥٢).

وذلك أمر موجود عند العلماء، وربما يدفع النحوي إلى ذلك صغرُ سنه، أو قلةُ اطلاعه وقت إصداره الحكم، فإذا عاد إليه بعد وقت نصَّ على رجوعه عنه ومن ذلك: "ما كان من أبي العباس المبرد من تتبع كلام سيبويه، فيما سمي بمسائل الغلط، ومنها ما يرويه ابن جني عن الفارسي: "أنَّ أبا العباس كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيء كنّا رأيناه أيام الحداثة، أم الآن فلا"(٥٣).

وذكر ابن ولاد في كتاب (الانتصار) عددًا من المسائل التي تؤيد ذلك حيث يقول: "قال أحمد: أمّا قوله: إن التمييز لا يكون أبدًا إلا ومعناه (مِن) (كذا) فقد رجع عن هذا القول في الكتاب الذي وضعه لشرح ما أغفل سيبويه شرحه"(٥٤).

ويقول: "قال أحمد، وقد وجدت بخط أبي – رحمه الله – قال: وجدت هذا الباب مضروبًا عليه في كتابه يعني كتاب محمد– وكان قد رجع عنه إلا أنه لم تثبت الحجة التي أوجبت رجوعه"(٥٥).

ومن ذلك أيضًا ما وقع من ابن هشام في مجيء اسم الفاعل من الفعل كاد، فقد جاء فيه رأيان عنده:

الرأي الأول: منع مجيء اسم الفاعل من الفعل "كاد"

ذهب ابن هشام في (أوضح المسالك) إلى منع مجيء اسم الفاعل من الفعل "كاد" وحكم بتخطئة ابن مالك فيما ذهب إليه في هذا الموضع من إجازته مجيء اسم الفاعل من الفعل كاد حيث يقول: "واستعمل اسم الفاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم، وأنشد عليه قول الشاعر:

..... يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[٥٦]»[٥٧]

ولم يكتفِ ابنُ هشام بذلك بل ردّ رواية ابن مالك، واتهمه بالخطأ في الرواية حيث يقول: "والصواب أنّ الذي في البيت الأول (كابد) بالباء الموحَّدة؛ من المكابدة والعمل، وهو اسم جارٍ على الفعل، بهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كُثَيِّر"[٥٨].

الرأي الثاني: جواز مجيء اسم الفاعل من الفعل (كاد)

عاد ابن هشام عن رأيه الأول، وقال بصحة جواز اسم الفاعل من الفعل (كاد)، واستدل على ذلك بنفس الشاهد الذي سبق أنْ خطَّأَ رواية ابن مالك له حيث يقول: "واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي.... وكاد كقوله:

أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[٥٩]

وقال في تفصيل هذا الشاهد: "وقوله: (كائد) أنشده الناظم بالهمزة المبدلة عن عين (كاد) كما تقول: قام فهو قائم، وإنما أنشده يعقوب بن اسحاق بن السكيت في شرح ديوان (كُثَيِّر) بالباء الموحدة وقال: الكابد، العامل؛ أي إنني رهن لعملي، قلت: وهو من المكابدة أي: الاجتهاد في العمل، وليس بجار الفعل، قال ابن سيده: كابده مكابدة وكِبادًا قاساه، والاسم: كابِد ككاهل وغارب انتهى، ومما يشهد لقول يعقوب أنه لم يأت بعده اسم فاعل في البيت؛ ولهذا لم يذكره في (التسهيل) ولا في (الخلاصة) بل غيَّر فيها قوله في الكافية... وبعد فالظاهر ما أنشده الناظم، وكنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثم اتضح لي أنّ الحق معه"[٦٠].

وكلام ابن هشام هنا واضح فيه نصه على الرجوع عن رأيه السابق، وإقراره بالرأي الثاني، وهذه القاعدة إذا جاءت في مسألة فهي أوضح القواعد على الرأي

الجديد للعالم، والمستقر عنده، وطرح الرأي السابق ؛لأنَّ فيها نصٌ من النحوي نفسه على الرجوع.

٣- ترجيح الرأي المتأخر زمنًا:

من وسائل الترجيح – التي ذكرها ابن جني، عند غياب النص القاطع عن النحوي في الرجوع عن رأيه–زمن الرأي، ويعرف ذلك من خلال زمن تأليف الكتب المنسوبة لصاحب الرأيين المختلفين؛ فإذا تبين ذلك حُكِمَ بأن المتأخر زمنًا في التأليف هو الرأي المستقر عند النحوي، وأن المتقدم زمنًا هو الرأي المطروح المتروك يقول ابن جني:

"إن تعارض القولان مرسَلَيْنِ؛ غيرَ مُبَانٍ أحدهُما من صاحبه بقاطعٍ يُحكمُ عليه به بُحثَ عن تاريخهما، فعُلِم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأنَّ قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذْ لم يُوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه"(٦١).

ومثال ذلك: ما جاء عن الزمخشري في وصف الضمير، فقد نصَّ في (المفصل) على أن الضمير لا يُوصف، ولا يُوصف به، يقول: "والمضمر لا يقع موصوفًا ولا صفة"(٦٢)، ولكنه عاد في (الكشاف) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (٦٣) إلى القول بإجازة مجيء الضمير صفة للاسم، حيث قال:

"نصب: (علام الغيوب) على الاختصاص أو النداء أو هو صفة لاسم إنَّ"(٦٤)، والزمخشري يورد الرأيين دون أي إشارة إلى أيهم المرجح لديه؛ ولذا – وفقًا لما ذكر ابن جني– يلزم الرجوع إلى تاريخ تأليف الكتابين، أما المفصل، فقد جاء أنه قد بدأ في تأليفه في غرة شعبان سنة ٥١٣هـ(٦٥)، وأمّا الكشاف فقد نص الزمخشري نفسه أنه قضى في تأليفه مدة تقارب مدة خلافة الصديق أبي بكر حيث يقول:

"ووفق الله وسدد ففرغ منه في مقدار خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه"[٦٦]، وتذكر المصادر أنه بدأ في تأليفه عام ٥٢٦هـ في مكة المكرمة[٦٧] وعليه يكون الكشاف متأخرًا زمنًا عن المفصل[٦٨].

ومثال ذلك أيضا ما جاء عن ابن مالك في حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة أو اسم الجنس المبني للنداء؛ فقد جاء عنه فيه رأيان:

الرأي الأول: أنَّ حذفه قليل أو نادر:

ذهب ابن مالك إلى هذا الرأي في (التسهيل) حيث يقول: "ويقل حذفُه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني"[٦٩] وجاء في (شرح التسهيل): "إلا أنَّ جوازه يقلُّ مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء"[٧٠].

الرأي الثاني: أنَّ حذفه متوسط:

ذكر ابن مالك هذا الرأي في (شرح عمدة الحافظ) فقال: "ويحذف حذفًا متوسطًا- بين الكثرة والقلة، إذا كان المنادى معرفًا بالنداء أو اسم إشارة"[٧١]، فإذا كان(شرح عمدة الحافظ) من آخر كتب ابن مالك – إنْ لم يكن آخرها من كتب النحو المنشورة[٧٢]- ترجَّحَ كونُ رأيِهِ فيه هو الراجح عنده، وفْقَ منهج ابن جني.

٤- تساوي القولين:

عند تساوي القولين المتناقضين الَّذيْنِ ثَبُتَتْ نسبتهما إلى العالم في المسألة النحوية الواحدة؛ بحيث يتساويان في القوة، ويصعبُ إثباتُ أيِّهما المتقدم تاريخيًا؟ ، وأيهما المتأخر؟ وجب الاعتقاد بصحة نسبة الرأيين إلى صاحبهما، وعبارة ابن جني دالة على ذلك ، حيث يقول:

"فإن تساوى القولان في القوة وجب أن يُعتقدَ فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن أعتقد كلا منهما"(٧٣).

٥- تعارض رأيين وتساويهما في نسبتهما للنحوي:

قد يتعارض الرأيان للنحوي الواحد، ويتساويان ولا نستطيع الجزم أيهما أقدم زمنا من الآخر؟ وعندئذ يجب البحث في القولين، والقول بأنّ أقواهما هو قول النحوي الثاني، وأضعفهما هو قوله الأول، من باب إحسان الظن بالعلماء، يقول ابن جني:

"إن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن يُنسب إليه أنّ الأقوى منهما هو قوله الثاني، الذي به يقول، وله يعتقد، وأنّ الأضعف منهما هو الأول منهما؛ الذي تركه إلى الثاني"(٧٤).

٦- ورود قولين للنحوي أحدهما في كتبه والآخر منسوب إليه:

القواعد الخمسة السابقة – التي ذكرها ابن جني من أجل الترجيح بين قولين متناقضين لعالم واحد في مسألة نحوية واحدة- يمكن أن يضاف إليها قاعدة سادسة تصلح أن تكون مُرجِّحًا لرأي على آخر، وهي:

أنه إذا ورد عن النحوي رأيان متناقضان- في مسألة نحوية واحدة أحدهما موجود في كتبه، والآخر نسبة إليه النحاة في كتبهم المختلفة – وجب الاعتقاد أنّ رأيه الموجود في كتبه هو رأيه الأصيل والمرجَّح، ورأيه الذي نسبه إليه النحاة هو رأيه المرجوح؛ لثبوت نسبه الرأي الأول إليه على سبيل اليقين، نسبة الرأي الثاني إليه ظنًا ،ومثال ذلك:

ما نُسب إلى ابن السراج من قوله بحرفية (ليس) وقد ورد هذا الرأي منسوبًا له في غير مصدر من مصادر النحو الكبرى؛ منها ما جاء في الارتشاف "وكلها أفعال إلا ليس، وذهب ابن السراج، وابن شقير والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، وذهب الجمهور إلى أنها فعل"(٧٥).

وإلى مثل هذا ذهب المرادي، حيث يقول: "ذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير إلى أنها حرف"(٧٦) ونسب ابن هشام إلى ابن السراج قوله إنها حرف حيث يقول: "وزعم ابن السراج أنه حرفٍ بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة"(٧٧).

وبالرجوع إلى كتاب (الأصول) لابن السراج لم نجده يذكر حرفية ليس، بل الثابت عنه في غيرِ موضعٍ القولُ بفعليتها.

فقد ذكر (ليس) حين تعرض للكلام عن الفعل الجامد؛ فقال: "... والثاني هو الفعلِ الذي هو غير متصرف نحو: ليس، وعسى، وفعل التعجب ونعِم، وبئس"(٧٨).

وقال في باب كان وأخواتها:"... فأما (ليس) فالدليل على أنها فعلٌ–وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل– قولك: لستُ كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسْنَ كضربْن، ولستُنَّ كضربتُنَّ، وليسوا كضربوا، وليست أَمةُ الله ذاهبةً كقولك، ضربت أمة الله ذاهبةً"(٧٩).

وقوله في باب الأفعال التي لا تتصرف: "ولا يجوز أن يُقدَّم عليها شيء مما عملت فيه نحو: نِعم وبئس وفِعل التعجب و(ليس) تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة"(٨٠).

ومثال ذلك ما ورد عن الشلوبين في رتبة المبتدأ والخبر عند مجيئهما معرفتين فقد نسب أبو حيان إلى الشلوبين: القول بجواز تقديم وتأخير الخبر على المبتدأ، حيث يقول: "إذا اجتمع معرفتان فذهب المتقدمون، ومن المتأخرين أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو علي في إقرائه القديم، وابن خروف، وابن عصفور في شرح الجمل الصغير: إلى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر"(٨١).

وبمراجعة مصنفات الشلوبين المطبوعة بين أيدينا وجدنا أنه لم يقل بهذا الرأي، بل قال بعكسه؛ حيث ألزم المبتدأ المعرفة التقديم، وألزم الخبر المعرفة التأخير جاء في شرح الجزولية: "أو كانا معرفتين، ومثاله: أخوك زيد أي: لا يكون المقدم إلا مبتدأ، ولا المؤخر إلا خبرًا لأنه إن تقدم الخبر هنا التبس تقدمه بكونه مبتدأ والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرًا، فلما التبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز"(٨٢).

* *

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث أن يقدم تصورا عمليا لظاهرة – رآها كاتِبُـهُ – مـن أبرز الظواهر شيوعًا وتفرُّقًا في مصنفات النحو العربي؛ وهي ظاهرة: (تعـدد رأي النحوي في المسألة الواحدة في النحو العربي)، وهي ظاهرة حاول هذا البحـث أن يُجَلّي عن مفهومها ، ويُميطَ اللثام عن أسبابها ودواعيها، ويقـفَ علـى قواعـد الترجيح التي انتهجها العلماء؛ ليُزيلوا ما قد يَعْلَقُ بالأذهان من الشك والارتياب في نحاتنا الأفذاذ حول تعارض وتناقض آرائهم في المسألة النحوية الواحدة، وقـد أدى العمل في هذا البحث إلى ظهور بعض النتائج التي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- أنَّ هذه الظاهرة ظهرت عند نحاة المدارس النحوية المختلفة؛ كالمدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية والمدرسة المصرية والمدرسة الأندلسية.

٢- أنَّها ظهرت عند النحاة الكبار المُبَرَّزين ممن أرسوا قواعد هذه المدارس.

٣- أنَّ العلماء القدامى –أمثال ابن جني مثلا– لاحظوا وجود هـذه الظـاهرة، ورصدوا مظاهرها، وأسبابها.

٤- أنَّ السماع كان من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هـذه الظـاهرة؛ لأن النحوي الواحد يمكن أن يغيِّر رأيه في المسألة الواحدة بناء على المسموع.

٥- أنَّ من أسباب تغييرِ رأي النحوي نفسه في المسألة نفسها قد يرجع إلى حداثـة سِنِّه في قوله برأيه الأول فيها.

٦- أنَّ إفتاء النحوي على البديهة وعدم تروّيه واستكمال أدواته في حذق العلـم قد يكون من أسباب وجود هذه الظاهرة.

٧- أنَّ إملاء تلاميذ النحوي ربما غيروا رأيه خطأً عند سماعهم منه في مجلسه، أو وقع منهم سهو عند نقل هذه الأمالي بعد ذلك؛ فصحفوا على الشيخ.

٨- أن علماءنا الأبرار ما كانوا يتحرجون عن الرجوع في آرائهم الأولى إذا ظهر لهم أنها غير دقيقة، أو أنهاعلى غير ما استقر عليه المذهب.

وفي النهاية لا أملك إلا أن أقول: إن هذا جهد المقل، وأنني لم أبلغ في هذا البحث حد الكمال؛ إذ الكمال لله وحده، ولكن يكفيني أنني بذلت وسعي في سبيل جمع هذه الفكرة، وعرضها، والتعبير عنها، فما كان في هذا البحث من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

* *

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمصادر:

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، الطبعة، مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢) الأصول فى النحو: أبو بكر محمد بن سهل السراج – تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور حمدي عبد الفتاح أبو خليل، الطبعة الرابعة، مكتبة الآداب ١٤٣٠هـ، ٢٠١٠.

٤) انباه الرواة على أنباه النحاة – تأليف الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى المتوفى ٦٢٤هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – الطبعة الأولى.

٥) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد–المكتبة العصرية – بيروت ٢٠١١م– ١٤٣٢هـ.

٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، ٢٠١٣م.

٧) التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور: فتحى أحمد مصطفى على الدين – جامعة أم القرى –

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨) التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الشام للتراث، بيروت- لبنان- دون ذكر طبعة ١٩٨٦.

٩) تخليص الشواهد وتلخيض الفوائد - لابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى الصالحي - الناشر دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسين هنداوي،- دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة- ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٢) الجنى الداني في حروف المعاني، صناعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٣) حاشية الشيخ يسن بن زين الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح للأزهري ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٤ه

١٤) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار- الهيئة العامة للكتاب- الطبعة الرابعة ١٩٩٩.

١٥) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٦) شرح الرضي على الكافية-رضي الدين الاستراباذي- تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا- بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

١٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

١٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١٩) شرح المفصل لابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم محمد علي- دمشق- دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٢٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي الشلوبين ، تحقيق ودراسة الدكتور : تركي بن سهو بن نزال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣ ه- ١٩٣٣.

٢١) كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر، تحقيق عبد السلام هارون- القاهرة- الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٢) الكشاف- عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري- تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض،

السعودية، الرياض: نشر مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٣) كشف الظنون للمولى مصطفى بن عبد الله القسطنيطيني الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، ط. ، طبع وكالة المعارف ١٤٦٠هـ/ ١٩٤١م.

٢٤) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة .

٢٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي – شرحه وضبطه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوى – محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل ودار الفكر – بيروت – لا طبعة – لا تاريخ.

٢٦) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات– جامعة أم القرى مكة.

٢٧) المصادر الأدبية واللغوية فى التراث العربى – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – عمان – ٢٠٠٣م.

٢٨) معاني القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي– الهيئة العامة للكتاب– القاهرة– ١٩٧٢ .

٢٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية– صيدا– بيروت– ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٠) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري– تحقيق الدكتور خالد إسماعيل حسان– مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣١) المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٣٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، مصطفى الصاوي الجويني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة .

٣٣) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء – الطبعة الثالثة – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥.

٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي. ت ٩١١هـ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

ثانياً: الدراسات غير المنشورة:

١) آراء أبي علي القالي اللغوية فى آماليه – ماجستير.

٢) آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف ، الكتور عبد العزيز بن محمد الحربي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود .

* * *

هوامش البحث

(١) المزهر في علوم اللغة ٢١١/١.

(٢) انظر المدارس النحوية : ١٥٩.

(٣) انظر المدارس النحوية ١٦٠.

(٤) انظر الكتاب: ١٦/٣.

(٥) انظر المقتضب: ٧/٢.

(٦) انظر الكتاب ١٦/٣.

(٧) انظر الارتشاف ١٦٥٠/٤.

(٨) انظر الكتاب: ٤٩٨/٣.

(٩) انظر السابق: ١٩٥/٢.

(١٠) انظر الخصائص: ٢٠٦/١، ٢٠٧.

(١١) انظر الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

(١٢) انظر المساعد: ١٦٤/٢.

(١٣) انظر الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

(١٤) انظر المساعد: ١٦٤/٢.

(١٥) انظر الأصول: ١٢٤/١، ١٢٥.

(١٦) انظر التبصرة: ٢٢٧/١.

(١٧) انظر شرح التسهيل ٨٢/٣.

(١٨) انظر الارتشاف: ٢٢٨٢/٥.

(١٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ١١/٣.

(٢٠) انظر الارتشاف: ١٠١٣/٣.

(٢١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٣٦٩/١.

(٢٢) انظر المقتضب: ٥٦/٢.

(٢٣) انظر السابق: ١٥٨/٣.

(٢٤) انظر الأصول: ٦١/٢.

(٢٥) سورة العنكبوت الآية ٥٢.

(٢٦) انظر الأصول: ٢٦٠/٢.

(٢٧) انظر الأصول: ٢٤٤/٢.

(٢٨) انظر التبصرة: ١٤٩/١ وانظر شرح التسهيل ٢٠٥/٢، والارتشاف ٢١٤٣/٤.

(٢٩) انظر الارتشاف ٢١٤٤/٤.

(٣٠) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٣١) انظر معاني القرآن ٥٧/١، ٥٨.

(٣٢) انظر المساعد ١٢٧/٢.

(٣٣) انظر الارتشاف: ٢١٧٩/٤، ٢١٨٠.

(٣٤) انظر الهمع: ٣٣/٣.

(٣٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٠/١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٥/١.

(٣٦) انظر حاشية الشيخ يس على التصريح ٢١/١.

(٣٧) انظر الخصائص: ٢٠٠/١- ٢٠٧.

(٣٨) انظر الخصائص ٢٠٦/١.

(٣٩) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ٢٤٥ ومعجم البلدان لياقوت الحموي ١٥/٥. وانظر ابن جني النحوي الدكتور فاضل السامرائي.

(٤٠) انظر الخصائص: ٢٠٦/١.

(٤١) انظر السابق: ٢٠٦/١.

(٤٢) انظر انباه الرواة على أنباه النحاة ٧/٤، ٨.

(٤٣) انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٨٠/١، والمصادر الأدبية واللغوية عز الدين إسماعيل ١٧٣، وآراء أبو عالي القالي اللغوية في أماليه: ٨.

(٤٤) انظر أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١٠/٤.

(٤٥) سورة آل عمران: الآية ١٧٥.

(٤٦) انظر الخصائص لابن جني ٢٠٠/١.

(٤٧) انظر الكتاب ٣٦٢/٣.

(٤٨) انظر السابق ٣١٧/٤.

(٤٩) انظر السابق ٢٢١/٣.

(٥٠) انظر النكت الحسان: ٧٠.

(٥١) انظر التذييل: ١٤٣/٤، ١٤٤.

(٥٢) انظر الخصائص ٢٠٥/١ والاقتراح ٢٣٢.

(٥٣) انظر الخصائص ٢٠٦/١.

(٥٤) انظر الانتصار ١١٣.

(٥٥) انظر السابق: ١٦٦٠.

(٥٦) عجز بيت من بحر الطويل، وهو لكثير عزة، انظر تخليص الشواهد ٣٣٦، والدرر ١٣٨/٢.

(٥٧) انظر أوضح المسالك: ٢٨٥/١.

(٥٨) انظر أوضح المسالك: ٢٨٨/١.

(٥٩) سبق تخريجه، انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٦٦.

(٦٠) انظر السابق: ٣٤٠، ٣٤١.

(٦١) انظر الخصائص: ٢٠٦/١.

(٦٢) انظر المفصل: ١٦٢.

(٦٣) سورة المائدة: الآية ١٠٩.

(٦٤) انظر الكشاف: ٣١١/٢.

(٦٥) انظر كشف الظنون ١٧٧٤/٢.

(٦٦) انظر الكشاف ٩٨/١.

(٦٧) انظر منهج الزمخشري في تفسير القرآن ٥٣.

(٦٨) انظر آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف ٧١.

(٦٩) انظر التسهيل ١٧٢.

(٧٠) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٣.

(٧١) انظر شرح عمدة الحافظ ١٩٠/١.

(٧٢) انظر السابق ١٧/١.

(٧٣) انظر الخصائص ١/٢٠٥.

(٧٤) انظر الخصائص ١/٢٠٥.

(٧٥) انظر الارتشاف ٣/١١٤٦.

(٧٦) انظر الجنى الداني: ٤٩٤.

(٧٧) انظر مغني اللبيب: ١/٣٢٣.

(٧٨) انظر الأصول ١/٧٦.

(٧٩) انظر السابق ١/٨٢، ٨٣.

(٨٠) انظر السابق ٢/٢٢٨.

(٨١) انظر الارتشاف: ٣/١١٧٥.

(٨٢) انظر شرح الجزولية ٢/٧٥٠.

**